الأمم المتحدة

A/HRC/10/43–E/CN.6/2009/10

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2008
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العاشرة
٢-٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩
البند ٢
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقريرا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام

لجنة وضع المرأة
الدورة الثالثة والخمسون
٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العام المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطة الصندوق الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان التقرير الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطته الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠.

* E.CN.6/2009/L.1.

200109 120109 08-66138 (A)

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

١ - إن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة (صندوق الأمم المتحدة الاستئماني) آلية متعددة الأطراف تقدم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي من أجل وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات. ويتولى إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٩٦ بموجب قرارها ١٦٦/٥٠، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، كان الصندوق الاستئماني قد قدم الدعم إلى ٢٩١ مبادرة في ١١٩ بلدا وإقليما بمبلغ يزيد على ٤٤ مليون دولار.

٢ - ويبين هذا التقرير المقدم إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة وإلى الدورة العاشرة لمجلس حقوق الإنسان التقدم المحرز وفقا للتوجيهات الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني في عام ٢٠٠٨، وبرامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المعنية بالعنف ضد المرأة.

المعلومات الأساسية والسياق

٣ - لقد تحسنت كثيرا في السنوات الأخيرة البيئة المعيارية لتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للعنف ضد النساء والفتيات. فقد سن عدد متزايد من الحكومات قوانين وسياسات وخطط عمل وطنية (انظر A/61/122/Add.1)، وقامت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرارا بإصدار قرارات. وفي عام ٢٠٠٦، أوصت الجمعية العامة في قرارها ١٤٣/٦١ الدول الأعضاء باتباع نهج منتظمة ومتعددة القطاعات ودائمة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتعزيز تلك النهج بما يناسب من دعم مؤسسي ومالي، بما في ذلك تقديم الدعم لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني. وفي عام ٢٠٠٧، أهابت الجمعية في قرارها ١٣٣/٦٢ بالمجتمع الدولي تكثيف دعمه للجهود الوطنية المبذولة للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وفي قرار الجمعية ١٥٥/٦٣ بشأن تلك المسألة والذي اتخذته في دورتها الثالثة والستين شددت على أهمية أن يتلقى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني مساهمات جديدة ومتزايدة من جميع الدول بغية تحقيق الهدف الذي حدده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٤ - وفي عام ٢٠٠٨ أيضا، شجع مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٤/٧ تخصيص موارد كافية لمبادرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وفيما يخص مسألة العنف الجنسي تحديدا، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي طالب فيه جميع أطراف النزاعات المسلحة بوقف جميع أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد المدنيين، ولاحظ أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي يمكن أن يشكّل جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية.

٥ - كما أن إصلاح الأمم المتحدة والتأكيد على ''توحيد الأداء'' يستحثان بدورهما عددا متزايدا من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على تكثيف مساهماتها للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، بصورة جماعية وفي نطاق ولاية كلٍ منها على السواء. وفي عام ٢٠٠٦، قدمت الدراسة المتعمقة الواردة في تقرير الأمين العام بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122/Add.7) توليفا مبتكرا للمعارف العالمية والممارسات الجيدة والعقبات التي تحول دون وقف العنف ضد النساء والفتيات. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أطلق الأمين العام في الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة الحملة المعنونة فلنتحد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة. وتهدف هذه المبادرة المتعددة السنوات إلى تعبئة الرأي العام وحشد الإرادة السياسية وتأمين المزيد من الموارد من أجل جعل الالتزامات القائمة بإنهاء العنف ضد المرأة حقيقة واقعة بحلول عام ٢٠١٥، وهو الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - وحيث إننا في منتصف المدة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وباعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أحد هذه الأهداف، والضرورية أيضا لتحقيق جميع الأهداف الأخرى، فإن زيادة التركيز على متابعة هذه الآفة والتصدي لها أمر بالغ الأهمية.

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

٧ - ما فتئ الصندوق الاستئماني، منذ إنشائه، يمثل آلية عالمية رئيسية لتحفيز التغيير ودعم استراتيجيات نموذجية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. ويستفيد متلقو المنح من المساعدة التقنية وأوجه التآزر والفرص المتاحة من خلال الأعمال التي ينهض بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والأعمال الأوسع نطاقا التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني هو آلية تقديم المنح الوحيدة على الصعيد العالمي التي تجمع بين العديد من وكالات الأمم المتحدة على

المستويين العالمي ودون الإقليمي لاستعراض استراتيجيات التصدي للعنف ضد النساء والفتيات.

٨ - وقد جاءت استراتيجية الصندوق الاستئماني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بتدابير ترمي إلى تعزيز فعالية الصندوق. وتتماشى تلك الاستراتيجية مع الاحتياجات الوطنية الحالية ومع توصيات دراسة الأمين العام المتعمقة لجميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122/Add.2) التي دعت إلى إيلاء اهتمام أكبر لإعمال معايير حقوق الإنسان القائمة، وإلى اعتماد نُهُج متعددة القطاعات، وتعزيز الرصد والتقييم، وإقامة آليات مؤسسية فعالة على جميع المستويات لكفالة التنسيق والعمل والمساءلة. وقد راعت الاستراتيجية أيضا نتائج تقييم شامل كان صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد أجراه في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تحت عنوان Not a Minute More (ولا دقيقة واحدة أخرى)، مستعرضا إسهامات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني ومتضمنا بحثا للمبادرات الرائدة في مختلف المناطق.

٩ - وتناقش الفقرات ١٠ إلى ٢٢ أدناه التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في عام ٢٠٠٨، وفقا لمرتكزات الاستراتيجية الخمسة التالية: التأثير، والمشاركة، والكفاءة، وإدارة المعارف، وتنمية القدرات، وحشد الموارد.

تعزيز التأثير

١٠ - من أجل معالجة الثغرات الخطيرة في الوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، عمد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في مجال تقديم المنح إلى التركيز من الناحية الاستراتيجية على دعم تطبيق القوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية. وتشمل مبادرات مختارة للمستفيدين من المنح في عام ٢٠٠٨ زيادة قدرة الجهاز القضائي وأجهزة إنفاذ القوانين وتقديم الخدمات الصحية، وإنشاء نظم لجمع البيانات والمؤشرات وتعزيزها، وإقامة شراكات متعددة القطاعات، وزيادة الاهتمام بالروابط بين العنف ضد النساء وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وذلك على النحو التالي:

(أ) إن تعزيز النظم القضائية أمر أساسي لضمان إنفاذ القوانين التي تتصدى للعنف ضد المرأة، ولكفالة حقوق الإنسان للمرأة ووصولها إلى العدالة، وذلك بهدف وضع حد للإفلات من العقاب. فقد قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني منحة في الهند ساعدت تجمع المحامين Lawyers' Collective على وضع دليل عملي لمساعدة الجهاز القضائي في توحيد تفسيره وتأييده لقانون حماية المرأة من العنف المترلي لعام ٢٠٠٥. وشاركت الأكاديمية القضائية الوطنية، وهي المعهد الأول في الهند للتدريب القضائي، مشاركة وثيقة في إعداد الدليل، إلى جانب قضاة من المحكمة العليا لهم سجل معروف في إصدار الأحكام

بمقتضى القانون الجديد. وفي بوتان، أعقبت مبادرة مدعومة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني توصيات منبثقة عن مشاورات وطنية أجريت في عام ٢٠٠٦ بشأن الإجراءات القضائية المراعية للمرأة والطفل. وتعاونت اللجنة الوطنية للمرأة والطفل مع الشرطة ومحكمة العدل الملكية على إجراء تحقيقات ومحاكمات مغلقة لحماية خصوصيات الضحايا وتشجيعهم على الإبلاغ عن الجرائم. وخضع القضاة وعناصر الشرطة من ٢٠ منطقة إدارية للتدريب على المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد المرأة. كما أن مسؤولي الحكومة المركزية جعلوا الآن من إنهاء العنف ضد المرأة مجالا من مجالات العمل البالغة الأهمية في خطتهم الخمسية العاشرة؛

(ب) تدعم نماذج الخدمة الشاملة تطبيق القوانين من خلال الاستجابة للاحتياجات المتعددة للنساء ضحايا العنف. وفي ألبانيا، قامت رابطة Refleksione Association، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، بعقد اجتماعات للسلطات المحلية والشرطة والمسؤولين القضائيين في خمس بلديات لإنشاء مجالس محلية لمعالجة العنف المترلي. وتقوم هذه المجالس بتجربة نموذج إحالة مجتمعي متكامل، عن طريق ضمان الاستجابة من قطاعات متعددة، وفقا للقانون الوطني لمناهضة العنف المترلي. ويشارك ميسرون محليون، بدعم من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص، في توعية الجمهور وإقامة الشراكات وتنمية القدرات المحلية لرصد إصدار أوامر من أجل توفير الحماية وتقديم طائفة من الخدمات الاجتماعية والصحية والقانونية. وأعلن رئيس الوزراء انطلاق حملة توعية عامة وطنية ستزيد من تعزيز تأثير المشروع وإبرازه؛

(ج) يوفر النهج الموحد لجمع البيانات الأساس لوضع السياسات والبرامج، ويمكن من رصد التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات الوطنية بإنهاء العنف ضد المرأة. وتقدم مبادرة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني في الجزائر الدعم لمركز المعلومات والتوثيق لحقوق المرأة والطفل، من أجل الجمع بين ست مؤسسات في مواقع مختلفة بهدف إقامة منظومة مشتركة للمعلومات المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وتساعد هذه المنظومة على تشكيل مبادرة وطنية من قبل الوزارة المكلفة بحالة العائلة والمرأة. وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب، استفادت مبادرة في جنوب أفريقيا مدعومة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من تجارب أمريكا اللاتينية لوضع مؤشرات بشأن العنف ضد المرأة. وتعمل مؤسسة Gender Links مع شركاء محليين في ستة بلدان ومع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لوضع رقم قياسي مركّب للأهداف ومؤشرات لقياس العنف المرتكب ضد المرأة في المنطقة. ووافقت دائرة الشرطة في جنوب أفريقيا، في إطار دراسة تجريبية على البيانات المعيارية، على تبادل الإحصاءات التي لم تكن متاحة من قبل. وفي بلدية سواتشا الكولومبية مكنت الأنشطة التي

يقوم بها مركز الدعم الشعبي Corporación Centro de Apoyo Popular، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، من وضع خرائط للمناطق التي ترتفع فيها مخاطر تعرّض النساء للعنف الجنسي والعنف في الشارع. واستند الدعاة إلى هذه المعلومات ليدفعوا بنجاح نحو إجراء تغييرات في خطة التعمير البلدية الجديدة. وتشمل هذه التغييرات إنشاء مركز للشرطة يُعنى تحديدا بقضايا الأسرة والتوعية الجنسانية لموظفي القطاع العام، ولا سيما لزيادة قدرات الشرطة على اتباع منظور جنساني في تقييم مخاطر العنف. وتقوم الجماعات النسائية حاليا برصد الدورات العامة المخصصة للتخطيط والميزنة لضمان الوفاء بهذه الالتزامات؛

(د) سوف تمكّن الشراكات والإرادة السياسية من توسيع نطاق المنح التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني وتعزيز استدامتها، مما يقدم دعما حاسما للإجراءات الفورية المتخذة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، مع الدفع في الوقت نفسه نحو تغيير المواقف والممارسات التمييزية على المدى الطويل. ولا شك أن متلقي المنح من مركز روزاردا ومدرسة المساواة في كييف وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني في أوكرانيا، قد نجحوا في الدعوة إلى إدخال تحسينات على القوانين للقضاء على العنف داخل الأسرة، وجرى تدريب ٢ ٠٠٠ من مقدمي الخدمات على المستويين المركزي والمحلي على التعامل مع قضايا من قبيل تحديد النساء ضحايا العنف وتقديم الدعم النفسي لهن. وساعدت المبادرة على التوسط في إقامة التعاون بين وزارة الأسرة والشباب والرياضة، ووزارة الشؤون الداخلية، ومقدمي الخدمات، والمنظمات غير الحكومية، على تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة العنف والاستفادة من تقاسم الموارد المشتركة. وفي الكاميرون، قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الدعم لمبادرة قام بها مركز حقوق الإنسان والدعوة إلى السلام، تلك المبادرة التي توصلت إلى اتفاق مع الوفد العام للأمن الوطني من أجل إنشاء وحدات شرطة مستقلة للتحقيق في حالات العنف ضد المرأة. وأنشأت المبادرة أيضا ثلاث شبكات مؤلفة من صحفيين وقيادات نسائية وسلطات تقليدية لمعالجة العنف ضد المرأة والتوعية بشأنه. وقد أثبتت المبادرة نجاحها في الحد من الممارسات الضارة، مثل طقوس الترمل، وفقا لما أفاد به المستفيدون من المشروع؛

(هـ) في دولة بونتلاند الصومالية، حيث أجّج التراع المستمر نار العنف ضد المرأة وغير من ألوان انتهاك حقوق الإنسان، كان الاعتراف العام بحدة هذه المشاكل محدودا. وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، زُوّدت وزارة التنمية الأسرية وشؤون المرأة بقدرات جديدة لجمع البيانات ورصد العنف المرتكب ضد المرأة. فجمعت الوزارة معلومات دفعت رئيس بونتلاند إلى الدعوة صراحة إلى المزيد من الصرامة من جانب قوات الأمن في إنفاذ القوانين القائمة، وإلى أن يطلب من أعضاء البرلمان النظر في سن تشريعات أقوى

ووضع مهمة إنهاء العنف ضد المرأة على جدول أعمال مجلس الوزراء. وتقوم الوزارة أيضا، من خلال شبكة مكاتبها الفرعية، بالتواصل مع القيادات الدينية والمجتمعية، وضباط الشرطة، ومنظمات المجتمع المحلي، من أجل التوعية وتحقيق توافق في الآراء على وجوب تحمل جميع شرائح المجتمع للمسؤولية عن إنهاء العنف ضد المرأة. ويعقد كبار علماء الدين لقاءات لتحديد الكيفية التي يمكن بها مواءمة القوانين العرفية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. واتفق شيوخ العشائر على مناقشة دورهم في القضاء على العنف ضد المرأة باعتبار ذلك جزءا من محادثات المصالحة الوطنية. ووضعت الوزارة خطة عمل وطنية لتوجيه الخطوات المستقبلية، بما في ذلك اعتماد إجراءات التشغيل الموحدة التي ينبغي أن يطبقها كل مشارك في منع العنف ضد المرأة والتصدي له أفرادا وجماعات.

١١ - ويقدم المستفيدون من المنح في إطار الشباك الخاص لمعالجة تقاطع العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الخدمات الموجهة والخدمات التمكينية العالية للنساء اللائي يواجهن هذين الوباءين التوأمين:

(أ) في الاتحاد الروسي، يدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني منظمة ''من الأطباء إلى الأطفال'' لتقصي الثغرات الموجودة في نظام المساعدة المقدمة إلى النساء المصابات بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية اللاتي هن ضحايا العنف، لا سيما الحوامل منهن أو من لديهن أطفال صغار. واجتمع، في وقت لاحق، ممثلون من إدارات الحماية الاجتماعية والصحة والشؤون الداخلية لمقاطعة كالينينسكي في سان بيترسبورغ لوضع بروتوكول مشترك بين القطاعات من أجل تنظيم الخدمات المقدمة إلى النساء ضحايا العنف، وإنشاء برنامج تدريبي مشترك بين التخصصات للموظفين. ويقود حالياً فريق مشترك بين القطاعات عملية تقديم الخدمات في إطار البروتوكول، من إجراءات التحديد المبكر إلى الإحالات؛

(ب) ولضمان فعالية حملات الاتصال الجماهيري، تعمل منظمة بريكثرو في الهند في ولايات كارناتاكا وماهاراشترا وأوتار براديش، حيث تنتشر عدوى فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بمعدلات مرتفعة، لاستقصاء مدى معرفة الجمهور بالوباء وصلاته بالعنف ضد المرأة. ووجدت المنظمة، على سبيل المثال، أن ٣,٣ في المائة من المستجيبين على علم بقانون حماية المرأة من العنف المترلي، وأن عدم رغبة رجل ما في استخدام الرفالات من بين أقل الأسباب مقبولية لدى الرجال لرفض المرأة ممارسة الجنس. واستقدم المستفيد من المنحة وكالة أوغيلفي آند ميذر الرائدة في مجال الإعلانات التجارية للقيام، من منطلق خيري، بإنتاج حملة وسائط الإعلام قرع الجرس، التي تحث الرجال على الوقوف ضد العنف المترلي. وأُطلقت الحملة خلال المؤتمر الدولي السابع عشر المعني بالإيدز، الذي عقد في

آب/أغسطس ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تصل إلى ما يزيد على ٥٠ مليون شخص في الولايات الثلاث. والتقطت الوزارة المركزية لتنمية المرأة والطفل مواد الحملة لحملاتها الوطنية لإنهاء العنف ضد المرأة، وهي تقوم بنشرها حالياً عن طريق وسائط الإعلام بـ ٢٣ لغة؛

(ج) تركز كثير من المبادرات المدعومة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في أنشطتها على حقوق واحتياجات المجموعات المستبعدة بشكل خاص، فتشيّد بفعالية جسوراً تؤدي إلى توفير المزيد من الموارد والفرص والوعي. وقامت مبادرة في نيبال لدعم حقوق العاملات المهاجرات اللائي يواجهن خطر العنف والإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية، بإقامة شراكة مع مشروع المهارات من أجل العمالة، الذي تموله الحكومة ومصرف التنمية الآسيوي. واستفادت مؤسسة ساماناتا للمساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين بخبرتها الكبيرة مع المهاجرات، فعقدت دورات لتدريب المدربين في مجال الصلات القائمة بين العنف ضد المرأة والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لموظفي مشروع المهارات من أجل العمالة. ووضعت في وقت لاحق نموذجاً لمنهاجها الخاص يوفر التدريب التقني والمهني لـ ٨٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء. وأجرى المستفيد من منحة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني أيضاً تدريبات توجيهية لفائدة ١ ٥٠٠ عامل مهاجر في خمس مدن في الجزء الأول من عام ٢٠٠٨، وقدم الدعم لتشكيل شبكة وطنية للهجرة المأمونة من أجل مواصلة العمل في ذلك المجال. وفي بيرو، تساند رابطة مينغا بيرو جماعة ذات خبرة واسعة في الاتصال الثقافي المتبادل في الوصول إلى المجتمعات الفقيرة ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية التي لا تتعرض للعنف ضد النساء وفيروس نقص المناعة البشرية فحسب، بل تعرضت أيضاً أكثر من غيرها للإهمال من قبل جهود التوعية السابقة. وقد صاحبت تدريب الطلاب والمعلمين في ٢٤ مدرسة ريفية في مقاطعة لوريتو برمجة جديدة على عرض إذاعي شعبي. ويدعو العرض إلى مشاركة المجتمع المحلي من خلال رسائل تُقرأ على الهواء تُستخدم لتوجيه مواضيع البرنامج وقد وصلت حوالي ٥ ٠٠٠ رسالة خلال مدة تنفيذ المشروع. ويصل العرض حالياً إلى ٨٩ في المائة من طلاب الأرياف في لوريتو، مما يساعد على تقليص الفجوات الإعلامية الواسعة. ويذكر الطلاب أنهم أكثر وعياً بنوعية علاقاتهم، وبالحاجة إلى استخدام الرفالات، وبالحق في الحياة دون عنف.

توسيع المشاركة

١٢ - تستند مهمة القضاء على العنف ضد النساء والفتيات إلى حشد شراكات واسعة النطاق وتحالفات أطراف معنية عديدة وتحقيق التزام مجموعة متزايدة من الجهات الفاعلة.

وكما ورد في الفقرتين ١٠ و ١١ أعلاه، يؤدي المستفيدون من المنح أدواراً محورية في حشد الأطراف المعنية المحلية والوطنية حول مسألة إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

١٣ - والدول الأعضاء في الأمم المتحدة هم شركاء أساسيون في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من خلال الدور الذي تضطلع به بوصفها أطرافا معنية رئيسية تقدم توجيهات ودعماً رفيعي المستوى في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. ويشارك ممثلو الدول الأعضاء أيضاً في المبادرات الإعلامية للتوعية بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني وبشأن المسائل المستجدة والاستراتيجيات الفعالة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، كان جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، وعبد الله واد، رئيس السنغال[(١)]، الرئيسين الأولين من بين رؤساء الدول اللذين التحقا بحملة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المعنونة ''قل لا للعنف ضد المرأة''، وهي جزء من حملة الأمين العام المعنونة ''فلنتحد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''، التي تدعو إلى الدعم العام وزيادة الموارد المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني. وانضم أيضاً إلى الحملتين ٢٨ رئيساً ورئيس وزراء آخرين[(٢)]. وكرر الوزير الهولندي للتعاون الإنمائي التأكيد علانية على تعهده بدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني عند تلقي مشعل بطل الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مبادرة من وزارة خارجية الدانمرك لحفز الالتزام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[(٣)]. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي أيضاً الجهات المانحة الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني. ففي عام ٢٠٠٨، قدمت حكومات أسبانيا وأستراليا وأيرلندا والبرازيل وترينيداد وتوباغو وجمهورية كوريا وسلوفينيا وفنلندا وليختنشتاين والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية تبرعاتها.

١٤ - والقطاع الخاص دور هام يضطلع به في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، ليس من ناحية الأعمال الخيرية فحسب، بل أيضاً من خلال وضع سياسات الموظفين، أو استخدام

(١) وقع أيضاً رئيس وزراء السنغال، الشيخ حادجيبو سوماري و ٢٣ وزيرا في الحكومة.

(٢) الأرجنتين وأسبانيا وإكوادور وأندورا وأيسلندا والبرتغال وبنما وبوليفيا وبيرو وتيمور - ليشتي, وجزر سليمان والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغانا وغواتيمالا والسلطة الوطنية الفلسطينية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفنلندا وكوستاريكا وكولومبيا ولبنان والمكسيك وهندوراس واليابان

(٣) الجهات المتلقية لشعلة بطل الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية هم ممثلو الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والمنظمات الدولية من الشمال والجنوب. وخلال اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ستُقدم كل الالتزامات إلى الأمين العام بان كي - مون، الذي سيُدعى لإيقاد شعلة بطل الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية. وللمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة العنوان www.mdg3action.um.dk/en/menu/MDG+3+Torch/Torch+Campaign/ على الإنترنت.

منافذ التسويق البارزة للتوعية، أو تقديم المساهمة العينية بالخبرات. وتدعم شركة جونسون آند جونسون، منذ عام ٢٠٠٥، الشباك الخاص المعني بالصلات بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بمبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ دولار في السنة. وفي عام ٢٠٠٨، أعلنت شركة أفون برواكت عن قيام شراكة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع تمكين المرأة وإنهاء العنف ضد المرأة، خصص بموجبها مبلغ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني، وهو أكبر تبرع سنوي مفرد من القطاع الخاص على الإطلاق. كما قُدمت تبرعات في عام ٢٠٠٨ من قبل شركة تاغ هاور، ومنظمة زونتا إنترناشونال التي لا تستهدف الربح، واللجان الوطنية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة[٤]، ومؤسسة السينما من أجل السلام، ومؤسسة الأمم المتحدة.

١٥ - وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني مبني على مفهوم شراكات الأمم المتحدة، المكفولة من خلال الدور التنسيقي الذي يضطلع به ما يزيد على ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في لجان تقييم البرامج المشتركة بين الوكالات على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي. وفي عام ٢٠٠٨، كان من بين أعضاء لجان تقييم البرامج على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي، بالإضافة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: شعبة النهوض بالمرأة؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والبنك الدولي؛ ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع. ويضم أعضاء لجنة تقييم البرامج أيضاً ممثلي منظمات غير حكومية رائدة وغيرهم من الخبراء[٥].

(٤) أيسلندا وإيطاليا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

(٥) على الصعيد العالمي، يضم هؤلاء ممثلين من منظمة الأم ومنظمة السبيل ومنظمة العفو الدولية ومركز القيادات النسائية العالمية ومنظمة رصد حقوق الإنسان؛ وعلى الصعيد الوطني، يضمون ممثلين من أوكسفام ومؤسسة المجتمع المفتوح ومؤسسة هاينريش بول والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية وصندوق الأعمال الطارئة.

١٦ - وفي السنوات الأخيرة، عمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني على توسيع مشاركة وكالات الأمم المتحدة في عمليات اتخاذ القرارات بغية تعزيز زيادة الامتلاك في منظومة الأمم المتحدة ككل. وفي السابق، كانت القرارات تتخذ على الصعيد العالمي فقط، من خلال لجان تقييم البرامج المشتركة بين الوكالات التي يدعو إلى اجتماعها مقر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وفي بداية عام ٢٠٠٥، طُبقت اللامركزية في تنفيذ العملية من أجل إشراك نشيط للجان تقييم البرامج المشتركة بين الوكالات على الصعيد دون الإقليمي التي يدعو إلى اجتماعها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وفي عام ٢٠٠٨، اجتمعت لجان تقييم البرامج المشتركة بين الوكالات على الصعيد دون الإقليمي في الأردن وإكوادور والبرازيل وبربادوس وتايلند وجمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية وجنوب أفريقيا ورواندا وسلوفاكيا والسنغال وسيراليون وغانا وفيجي وكينيا والمغرب والمكسيك. وشارك أيضاً في عملية التقييم[٦] ثلاثة منسقين مقيمين للأمم المتحدة. ولا يزال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بوصفه مدير صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمرأة، يستكشف المزيد من الفرص لتوسيع دور كل من الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري في تعزيز فعالية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني وأثره، لا سيما على الصعيد القطري.

ضمان الكفاءة

١٧ - يعزز صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، بوصفه آلية مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة، الاتساق في استراتيجيات البرامج لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، ويساعد على جمع الموارد العالمية وتتبعها، ويقوي الرصد والمساءلة. وكل هذه الوظائف تتفق مع مبادئ المواءمة، والتنسيق، وإدارة النتائج، والمساءلة المتبادلة المحددة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥.

١٨ - ويعتمد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، في كل عملياته، على هياكل أساسية دنيا وملاك موظفين هزيل بحيث يوجه أقصى قدر من الموارد إلى تقديم المنح على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى ذلك، توجه الموارد مباشرة إلى الشركاء من الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وعملية تقييم المنح التي يجريها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، والتي تُشرك وكالات الأمم المتحدة إشراكا فعالا على الصعيدين دون الإقليمي والعالمي، تسمح أيضاً بإنشاء روابط مع جهود الأمم المتحدة المبذولة والأولويات الوطنية القائمة.

(٦) إكوادور وبيرو وكولومبيا.

ويساعد هذا الهيكل اللامركزي والقائم على المشاركة بشكل كبير على ضمان مطابقة تخصيص الأموال لقدرات مختلف البلدان والمناطق واحتياجاتها.

١٩ - ومع استمرار نمو موارد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، فإن الانتقال إلى منح أكبر حجماً وأطول مدة يسمح باستعمال أكثر كفاءة للموارد في إدارة الصندوق. فبينما كان متوسط المنحة في السنوات السابقة هو ٠٠٠ ٥٠ دولار لمدة سنتين، فإن المنح منذ عام ٢٠٠٧ تقدم بما يتراوح بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ٣٠٠ دولار لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات. وفي عام ٢٠٠٨، وصلت بعض المنح إلى مليون دولار لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات. ولذلك فإن الوقت والعمل اللازمين لاستعراض المستفيدين من المنح وإقرارهم ورصدهم ودعمهم أصبح أكثر فعالية من ناحية التكاليف بالنسبة إلى النتائج والآثار المتوقعة من المبادرات الأوسع نطاقاً.

توليد المعارف وتنمية القدرات

٢٠ - رغم بداية ظهور استراتيجيات يمكن تكرارها لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، فإن من التحديات الرئيسية القائمة عدم وجود أدلة منتظمة وفي المتناول عن الاستراتيجيات الناجحة. لذلك فإن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني يركز على دوره في توسيع قاعدة المعارف العالمية للنهج الفعالة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني إطارا لإدارة الرصد والتقييم والمعارف لتعزيز نظمه من أجل توليد المعارف والتقاطها ونشرها من خلال زيادة الاستثمار في الرصد والتقييم.

٢١ - ويستثمر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في توليد دروس جديدة للمعارف والالتقاط من شأنها أن تعزز تكرار نماذج التدخل الناجحة وتوسع نطاقها. فعلى سبيل المثال، يتم التشديد بشكل خاص، في إطار شباك فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، على ضمان خطة صارمة للرصد والتقييم. وسيدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني العملية لمدة ثلاث سنوات ويكفل تيسر الدروس المستفادة وتقاسمها على نطاق واسع. وفي نهاية التجربة النموذجية، يهدف صندوق الأمم المتحدة الاستئماني إلى إنتاج أداة للتعلم والبرمجة المستندين إلى الأدلة على النطاق القطري من أجل الاستخدام الفعال لاستراتيجيات التصدي للصلات بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

حشد الموارد

٢٢ - هناك بشكل عام زيادة في تمويل المبادرات الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة، كما يدل على ذلك النمو السريع لقاعدة موارد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني خلال

السنوات القليلة الماضية. فبين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٤، تلقى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني تبرعات إجمالية تقل شيئاً ما عن ١٠ ملايين دولار. وبالنسبة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، بلغ إجمالي التبرعات، بما فيها التعهدات، ما مجموعه ٤٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٨ كان لدى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني ٢٢ مليون دولار لتقديم المنح. غير أن زيادة التبرعات السنوية ما زالت دون الاحتياجات والطلبات الكبيرة على الأصعدة القطرية. وفي عام ٢٠٠٨، كان صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لا يزال غير قادر على تلبية أكثر من أربعة في المائة من الـ ٥٢٥ مليون دولار فيما تلقاه من طلبات. ولتلبية الطلب المتزايد، يبحث صندوق الأمم المتحدة الاستئماني عن دعم واسع النطاق بغية تحقيق هدفه السنوي البالغ ١٠٠ مليون دولار كحد أدنى بحلول عام ٢٠١٥، في إطار حملة ''فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة''.

دورة تقديم منح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لعام ٢٠٠٨

٢٣ - تصدر سنويا النداءات لتلقي مقترحات للحصول على منح من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من خلال عملية اختيار مفتوحة وتنافسية. وينبغي أن تكون المبادرات متمحورة حول حقوق الإنسان ومستجيبة لأهداف المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال معالجة القواعد غير المتكافئة بين الجنسين والتي تتسبب في ارتكاب العنف ضد النساء والفتيات. وينبغي أن تكون شاملة وتركز على الوصول بوجه خاص إلى الفئات المهمشة أو المحرومة من خلال نُهج تلاءم مختلف الاحتياجات. وينبغي أن تسعى إلى إقامة شراكات متعددة القطاعات، وتوليد المعرفة وتبادلها. ولتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، ينبغي لها أن تقدم الدليل على ما هو صالح، وتستثمر في التوثيق والتقييم المنهجيين والشاملين. ويؤكد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني على الابتكار والاستثمار على الصعيد المحلي، حيث تكون الحاجة إليهما أمس. كما أنه يؤكد على إمكانية زيادة وتكرار المبادرات الناجحة والمستدامة، والحاجة إلى ربط المبادرات المجتمعية بالأولويات الوطنية.

٢٤ - وفي عام ٢٠٠٨، أصدر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني نداءه الثالث عشر لتقديم مقترحات لدعم تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل المتعلقة بإنهاء العنف ضد المرأة. وتندرج المقترحات الواردة في إطار فئتين هما: ''مواجهة تحدي التنفيذ وتوسيع النطاق''، و ''مبادرات التعلم المحفزة والمبتكرة''. ولأول مرة، دعيت أفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في تنسيق وثيق مع الأطراف المعنية على الصعيد الوطني[٧] إلى تقديم طلبات للحصول

(٧) هذا القرار أوصت به لجنة تقييم المشاريع المشتركة بين الوكالات والتابعة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني وأقرته اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كقرار تجريبي.

على المنح المقدمة من الصندوق الاستئماني، وهو تعبير آخر عن الالتزام بتعزيز تعاون الأمم المتحدة من أجل وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات.

٢٥ - وقد ورد ما مجموعه ١ ٠٦٨ مذكرة مفاهيمية. ومنحت لجان تقييم البرامج مبلغا تاريخيا قدره ٢٢ مليون دولار إلى ٢٨ مبادرة في ٣٨ بلدا وإقليما. ومن بين الجهات التي تلقت هذه المنح الحكومات (٨ في المائة) والمنظمات غير الحكومية (٦٥ في المائة) وأفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في إطار شراكة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية (٢٧ في المائة).

٢٦ - وضمن فئة ''مواجهة تحدي التنفيذ وتوسيع النطاق''، منح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني مبلغ ١٤ مليون دولار في شكل منح إلى ١٦ مبادرة في ٢٦ بلدا وإقليما[٨]؛ ومبلغ ٨ ملايين دولار إلى ١٢ مبادرة تشمل ١٤ بلدا[٩] في فئة ''مبادرات التعلم المحفزة والمبتكرة''. وتسلط الأمثلة التالية الضوء على المبادرات المختارة والمشمولة بالمستفيدين من المنح.

(أ) في صربيا، ستعمل الأمانة الإقليمية لشؤون العمل والعمالة والمساواة بين الجنسين من أجل تحسين سبل الوقاية والحماية وخدمات الدعم من خلال زيادة مبادرات التعاون الناجحة التي تزاوج بين جهود مقدمي الخدمات الاجتماعية والشرطة وأصحاب المهن القانونية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. ومن خلال البحوث ذات المنحى العملي وتنمية القدرات وبناء التحالفات، ستعزز الأمانة القدرات وتوطد الروابط القائمة بين القطاعات والروابط المتعددة التخصصات لضمان مساعدة فعالة ومتاحة بسهولة. كما أنها ستشمل النساء المعرضات لخطر العنف وتلك اللواتي تقاسينه بالفعل، وستتضمن إجراءات محددة للوصول إلى النساء والفتيات في المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة، كنساء المناطق الريفية واللاجئات ونساء طائفة الروما والمعوقات؛

(ب) في الصين، سيعتمد فريق الأمم المتحدة القطري على التجارب السابقة لرفع مستوى التصدي للعنف المترلي في مقاطعات هونان وغانسو وسيتشوان، مع التركيز بشكل

(٨) الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وإكوادور، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وزامبيا، وصربيا، والصين، وفانواتو، وكيريباتي، ولبنان، ومصر، ونيبال، ونيكاراغوا، والهند، واليمن.

(٩) إثيوبيا، والأردن، والبرازيل، وجامايكا، ورواندا، وسورينام، وشيلي، وطاجيكستان، والكاميرون، وكمبوديا، وليبريا، والمغرب، ومولدوفا، والهند.

خاص على الأقليات العرقية والمشردين من جراء الزلزال الأخير. وسيدعم برنامج مشترك إيجاد نموذج متعدد القطاعات للرد المنهجي على العنف المترلي وضمان زيادة فرص الحصول على خدمات الدعم، مثل المساعدة القانونية وتعزيز نظم الإحالة. وعن طريق العمل في إطار شراكة وثيقة مع الاتحاد النسائي لعموم الصين، ومكتب الأمن العام في وزارات الصحة والعدل والشؤون المدنية، سيشجع فريق الأمم المتحدة القطري على التزام سياسي رفيع المستوى لاعتماد سياسة وتشريعات وطنية بشأن العنف المترلي. وسيقوم الفريق القطري أيضا برصد وتوثيق هذه العملية باعتبارها أساسا لما ستواصل الصين تنفيذه من الإصلاحات السياسية والقانونية وما ستدعو إلى تنفيذه منها؛

(ج) في البرازيل ورواندا وشيلي والهند، سيشرع معهد بروموندو Promundo والمنظمات الشريكة في تنفيذ مبادرة إقليمية مبتكرة ستستخدم التقييم الدقيق لتحديد الاستراتيجيات الفعالة الكفيلة بإشراك الرجال في إنهاء العنف ضد المرأة. وستركز حلقات العمل التعليمية وأنشطة الحملات المصممة لتلبية الاحتياجات في كل بلد على القضاء على المفاهيم التقليدية للذكورة والرجولة، وتعزيز المساواة بين الجنسين والبدائل غير العنيفة، والتشجيع على إحداث تغييرات إيجابية في المواقف والسلوك. ومن خلال التركيز على أساليب التقييم لمعرفة التغييرات الفعلية في المواقف والسلوك – وفقا لما أفاد به بين الرجال وشريكاتهم – سيجمّع المعهد دروسا قيمة ويقدم مساهمة تمس الحاجة إليها في قاعدة المعرفة العالمية في هذا المجال الحيوي. وستُنشر نتائج التقييم على نطاق واسع من خلال تحالف MenEngage، وهو شبكة تضم أكثر من ٤٠٠ منظمة. ومن بين شركاء معهد بروموندو في المناطق الأربعة المركز الدولي لبحوث المرأة (الهند)، ومنظمة موارد الرجال الدولية (الولايات المتحدة)، ومنظمة CulturaSalud/EME (الصحة والثقافة/الذكورة والمساواة بين الجنسين) (شيلي)، ومنظمة Sahayog (الهند) ومركز موارد الرجال في رواندا وشبكة إشراك الرجال في تحقيق المساواة بين الجنسين (رواندا)، ومنظمة موارد الرجال الدولية (رواندا)؛

(د) في المغرب، سيوسع المعهد الوطني للتضامن مع النساء الرائد في الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز الإدماج الاجتماعي للأمهات غير المتزوجات والفتيات اللواتي يتم استغلالهن كخادمات في المنازل، في ظروف تعاني فيها المجموعتان على السواء من الإقصاء وتواجهان أشكالا متعددة من العنف. وسيسعى المعهد إلى تحسين سبل الحماية القانونية لهاتين المجموعتين والحد من وصمة العار التي تلصق بهما في المجتمع من خلال حملات التوعية. كما أنه سيعمل بصفة مباشرة مع الأمهات العازبات والفتيات اللواتي يعملن في المنازل لدعم إعادة إدماجهن في المجتمع – من خلال العمل والتدريب للمجموعة الأولى، والعودة إلى المدرسة والأسرة للمجموعة الثانية. وسيتم تجريب وحدة نموذجية لتوجيه الأمهات غير

المتزوجات وإعادة إدماجهن مهنيا، وستكرر هذه التجربة في خمس منظمات أخرى تعمل على إنهاء العنف ضد المرأة. وستساعد الشراكات مع جمعيات القطاع الخاص على تحديد الاحتياجات التدريبية وتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن مجتمع الأعمال؛

(هـ) في دار السلام، بجمهورية تترانيا المتحدة، ودلهي، بالهند، وروساريو، بالأرجنتين؛ وبتروزافودسك، بالاتحاد الروسي؛ سترد منظمة المرأة في المدن الدولية على التحديات التي تفرضها طبيعة وسرعة وتيرة التحضر الذي تشهده جميع أنحاء العالم. ففي ظل تزايد الجرائم والعنف، تواجه النساء بشكل متزايد الخوف من العنف الجنسي باعتباره تهديدا مستمرا لتنقلهن ورفاههن. واعتمادا على المعرفة المتاحة وباستخدام مجموعة متنوعة من الوسائل، سترسم المنظمة خريطة شاملة لعدم المساواة بين الجنسين والاستبعاد في الأماكن العامة وتقاطعه مع العرق والطائفة والدين ووضع المهاجرة في أربع مدن متوزعة على أربع قارات. كما أنها ستحدد السياسات والبرامج الفعالة التي تسعى من أجل تحقيق قدر أكبر من المساواة. وستسهم هذه في القيام بأعمال تجريبية بالاشتراك مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية التي تسعى لإنشاء مدن جامعة تحترم حق جميع الناس في العيش والعمل والتحرك من دون خوف ولا حواجز؛

(و) أخذت تبرز استراتيجيات مشتركة في البلدان التي حصل فيها الشركاء على منح. ففي الأردن، وإكوادور، وجمهورية مولدوفا، والكاميرون، وكمبوديا، وطاجيكستان، ستقيم الجهات المتلقية للمنح مزيدا من المراكز النموذجية لتوجيه الاهتمام إلى ضحايا العنف القائم على التحيز الجنسي. وفي البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ونيبال، والهند، ستقيم الجهات المتلقية للمنح مزيدا من نماذج الاستجابة المتعددة القطاعات لضحايا العنف القائم على التحيز الجنسي. وفي منطقة المحيط الهادئ (توفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، وفانواتو، وكيريباتي، وغيرها)، وفي بنما وبيرو، ستقيم الجهات المتلقية للمنح شراكات مع الحكومات والمجتمع المدني للتصدي للعنف ضد المرأة وتعزز تلك الشراكات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، ستعالج الجهات المتلقية للمنح ظاهرة الإفلات من العقاب عن طريق التوعية وتنمية قدرات جهاز القضاء. وفي إكوادور ولبنان وليبريا، ستعكف الجهات المتلقية للمنح على سبل الوقاية إما عن طريق العمل مع الرجال والفتيان أو تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وفي جامايكا ونيكاراغوا، ستسخر الجهات المتلقية للمنح نفوذ وسائط الإعلام والفنون من أجل تشجيع أنواع السلوك والمواقف المنصفة وغير العنيفة. وفي الكاميرون، ستتصدى جهة متلقية للمنح للعنف ضد الفتيات في المدارس. وفي إثيوبيا، ستقوم جهة متلقية للمنح بتعبئة المجتمعات المحلية لمكافحة الممارسات الضارة. وفي سورينام، ستضع جهة متلقية للمنح نموذجا للتصدي للتحرش الجنسي في مكان العمل.

الطريق إلى الأمام

٢٧ - مع اقتراب صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من نهاية استراتيجيته للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، يجرى حاليا تقييم خارجي لمعرفة ما نُفذ من برامجه على الصعيدين العالمي والقطري. وسيحدد التقييم مواطن القوة والضعف والتحديات والاتجاهات الحالية، كما سيقدم توصيات استشرافية لتعزيز فعالية دور صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات. وستوضع في عام ٢٠٠٩ استراتيجية جديدة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني، تستند جزئيا إلى النتائج التي توصل إليها التقييم الخارجي.

٢٨ - وسيواصل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الاستثمار في تعزيز نظمه لتنمية القدرات والرصد والتقييم وإدارة المعرفة. وستُزود الجهات المتلقية لمنح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني بالتوجيهات وسبل اكتساب المهارات لتنمية قدراتهم على تصميم البرامج القائمة على الأدلة ورصدها وتقييمها. وعلاوة على ذلك، سيقدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الدعم التقني والمالي الكافي للجهات المتلقية للمنح من أجل رصد المبادرات وتقييمها بصورة منهجية، وهو ما يعزز أيضا التعلم الهادف ومبادرات التعليم في بلدان متعددة.

٢٩ - ويستثمر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في نظام متين لقواعد البيانات على شبكة الإنترنت سيساعد على جمع وتنظيم النتائج، مما يسهِّل إعداد التقارير على أساس النتائج وإجراء تحليل شامل لجميع المنح. ويساهم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، من خلال استقاء الدروس من التقارير والتقييمات المتعلقة بالجهات المتلقية للمنح ونشرها وجعلها متاحة على نطاق واسع، في قاعدة المعرفة العالمية المتعلقة بنهج البرنامج الفعالة من أجل وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات، مما يؤدي إلى توليد وإثراء نظريات وممارسات جديدة، وكذلك الدروس المستخلصة والنماذج المعتمدة لزيادة العمل. وعلى هذا النحو، يتمتع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني بوضع فريد يمكنه من العمل كمرصد عالمي للممارسات الجيدة الناشئة، ومن ثم يساهم في وضع برامج متفوقة وتحقيق أقصى قدر من النتائج والاستخدام الفعال للموارد.

٣٠ - وبواسطة استراتيجية قوية وجريئة والتزام سياسي أكبر وزيادة في الموارد، سيواصل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني العمل لتحقيق الرؤية المتمثلة في وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

انتقال برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الممولة من إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ إلى الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

٣١ - بالإضافة إلى إدارة الصندوق الاستئماني باسم منظومة الأمم المتحدة، يواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الاستثمار في جهود الدعوة وإقامة الشراكات والتعاون بين الوكالات واعتماد النهج الرائدة لمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له. وتُدعم هذه الجهود من خلال الصناديق الأساسية وصناديق تقاسم التكاليف التي يؤمنها الصندوق الإنمائي للمرأة. وقام الصندوق، اعتمادا على شراكاته وخبرته في البرمجة ضمن إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، واغتناما للزخم التاريخي الذي لم يسبقه مثيل والمتجسد في المستويات الدولية والوطنية التي بلغت في وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات، بوضع استراتيجية موضوعها ''حياة خالية من العنف: إطلاق العنان لقوة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين''، وفقا لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، تعرض تفاصيل التوجيهات المؤسسية والمجالات ذات الأولوية للتعجيل بإحراز تقدم نحو التصدي وتوسيع النطاق.

٣٢ - وتشير الاستراتيجية إلى اعتزام تكثيف الأعمال المستمرة للصندوق الإنمائي للمرأة في مجال الدعوة والتوعية، والإصلاح السياسي والقانوني، ومعالجة الصلات بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وتنمية القدرات لزيادة سبل الحصول على الخدمات والعدالة للضحايا. كما حدد الصندوق المجالات الناشئة لتكثيف البرمجة في المستقبل، مثل إدراج موضوع العنف ضد النساء والفتيات في توجيه السياسة العامة وأطر التمويل، ومواءمة نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومعالجة العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع، ووضع نهج الوقاية المحددة الهدف، وبخاصة مع الفئات الرئيسية مثل الرجال والمراهقين.

البرمجة من أجل قوانين وسياسات فعالة تتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تخصيص الاعتمادات الكافية من الميزانية للتنفيذ

٣٣ - واصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعم وضع وإصلاح واعتماد وتنفيذ تشريعات وسياسات لمعالجة العنف المنزلي والاعتداء الجنسي والاغتصاب والممارسات الضارة، من جملة أشكال أخرى من العنف الذي يرتكب ضد المرأة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ففي فيجي وفانواتو مثلا، دعم الصندوق الفريق الإقليمي للتدريب على الحقوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الدعوة إلى اعتماد مشاريع قوانين تتصل بالعنف الجنسي والجنساني. وفي تايلند، قدم الصندوق إسهامات تقنية للقانون الجنائي المعدَّل،

وهو القانون الذي يجرم حاليا الاغتصاب في إطار الزواج، وقدم الدعم من حيث الإصلاح التشريعي للتحالف المعني بالقضاء على العنف ضد المرأة في باكستان. وعلى الصعيد الإقليمي، ساهم التعاون المطرد للصندوق مع وحدة القضايا الجنسانية التابعة للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي وتحالف المنظمات غير الحكومية في اعتماد البروتوكول المتعلق بالشؤون الجنسانية والتنمية الصادر عن المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي. وفي جنوب شرق آسيا، نظم الصندوق، بالتعاون مع وزارة العمل والمعوقين والشؤون الاجتماعية في فييت نام واللجنة الوطنية المعنية بالنهوض بالفييتناميات، حلقة عمل ممولة من الوكالة الكندية للتنمية الدولية وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لفائدة ١٠ دول أعضاء، واليابان وتيمور – ليشتي بشأن إصلاح وتنفيذ التشريعات المتعلقة بالعنف المترلي. وفي منطقة البحيرات الكبرى، دعم الصندوق البروتوكول الخاص بمنع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال وقمعه، وشارك على الصعيد العالمي في جهود الدعوة الحثيثة التي أسهمت في اعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي يعتبر العنف الجنسي في حالات الصراع قضية أمنية.

٣٤ - ويتوقف وضع سياسات وبرامج عملية على توفير بيانات ومعلومات ومعارف موثوقة. ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني وشركاء آخرين، على تعزيز جمع وتحليل البيانات النوعية والكمية. وفي رواندا، وضع الصندوق إلى جانب الجامعة الوطنية بيانات خط الأساس المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني؛ وفي تيمور- ليشتي، قام بتحديد توزيع معدلات انتشار العنف الجنسي والجنساني والخدمات وإمكانية اللجوء إلى القضاء في منطقتين إداريتين بالتعاون مع المكتب الوطني للإحصاء. وفي بوروندي، تعاون الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو واليونيسيف على إجراء تدريب لفائدة منظمات المجتمع المدني والشرطة على الإحصاءات وجمع البيانات. ودعم الصندوق المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلومات في المكسيك بغرض إنتاج تصنيف وتحليل كاملين للجرائم ضد النساء حسب الولاية. وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أجرى الصندوق تحليلا جنسانيا للدراسات المتعلقة بالعنف الجنسي ضد الفتاة التي أجراها كل من اليونيسيف واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة إنهاء بغاء الأطفال في السياحة الآسيوية في سبعة من بلدان منطقة المحيط الهادئ، وطلب إجراء استقصاء أولي للعاملين بالتجارة عبر الحدود في مختلف المناطق دون الإقليمية الأفريقية بغرض الحصول على بيانات أولية عن العنف الذي تشهده العاملات بالتجارة.

٣٥ - ويمكن لإدماج قضية العنف ضد المرأة في الأطر الوطنية للتنمية والتمويل ولتعزيز خطط العمل الوطنية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات بشكل خاص أن يكونا بمثابة

وسائل قيِّمة لإرساء الموارد المؤسسية والتقنية والمالية المطلوبة لتحقيق استجابات منسقة وفعالة. ويدعم الصندوق تلك العمليات في عدد من البلدان، بوسائل من قبيل الإسهام في وضع استراتيجية وخطة وطنيتين بشأن العنف الجنساني في أفغانستان. وفي جورجيا، دعم الصندوق الشركاء الوطنيين في مجال تعميم مراعاة الشؤون الجنسانية في ورقة للتعافي الاقتصادي والحد من الفقر، تتضمن بصيغتها المعتمدة في البيان السياسي للبرلمان التزاما بالحد من الممارسات الضارة ضد المرأة، بما في ذلك العنف المترلي. وتشتمل الجهود الإقليمية التي يبذلها الصندوق على إجراء تشاور إقليمي رفيع المستوى بغرض وضع خطة العمل الإقليمية الأولى للقضاء على العنف الجنسي ووضع حد للإفلات من العقاب في منطقة البحيرات الكبرى بالتعاون مع اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي غرب أفريقيا، أفضت حلقة عمل بدعم من الصندوق ضمت زعماء دينيين مسيحيين ومسلمين إلى اعتماد خطة عمل تشتمل على معالجة العنف ضد المرأة.

٣٦ - ويستلزم تنفيذ القوانين والسياسات تخصيص الحكومة للقدر الكافي من الموارد. ومن خلال الجهود التي يبذلها الصندوق فيما يخص برنامج الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في جنوب شرق أوروبا، رفعت مخصصات الميزانيات الإقليمية والبلدية لعام ٢٠٠٨ في البوسنة والهرسك لفائدة ملاجئ ضحايا العنف المترلي التي يديرها المجتمع المدني في ظل تمويل مشترك مكفول ودائم لعمليات الملاجئ بإدخال تعديلات على القانون المحلي المتعلق بالعنف. وفي بوليفيا، فإن أعمال الدعوة التي يضطلع بها معهد التدريب النسائي المتكامل (Instituto de Formación Femenina Integral) بدعم من الصندوق أدت إلى وضع مبادئ توجيهية لميزانيات البلديات تنص على تخصيص موارد للبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين وتوفر خدمات لضحايا العنف من النساء.

البرمجة لتطوير قدرات السياسة الرئيسية وتقديم الخدمات والمؤسسات الإعلامية لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات

٣٧ - للصندوق تاريخ طويل في مجال تقديم الدعم للحكومات وإقامة شراكات معها لتعزيز القدرات في مجال منع العنف ضد المرأة والاستجابة له. ففي رواندا، قام البرنامج المعني بتعزيز حماية المرأة من العنف الجنساني بقيادة الصندوق وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوسيع نطاق عمله مع قوات الدفاع الرواندية لتدريب ضباط عسكريين، وأقام مكتبا لتنسيق الشؤون الجنسانية داخل قوات الدفاع حيث ألحقت به مراكز للتنسيق على صعيد الألوية والكتائب، وقد استنسخ كل من بوروندي والسودان هذا التدخل. وفي ليبريا،

عمل الصندوق داخل القطاع الأمني على الحصول على التزامات بكفالة إدماج الممارسات المراعية للنساء في عملياته فيما يخص منع حالات العنف الجنسي والجنساني والتصدي لها. وفي بوروندي، تعاون الصندوق مع الشرطة والقضاء لتحسين آليات الحماية بالنسبة للضحايا، وقدم في أوغندا الدعم للوزارة المعنية بالشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية لإضفاء طابع مؤسسي على التدريب المتعلق بالعنف الجنسي والجنساني لفائدة كافة المجندين الجدد في الشرطة في المنطقة الشمالية.

٣٨ - وفي قطاع العدل، قام الصندوق بالتعاون مع منظمة ''مناصرة للمرأة'' غير الحكومية (Pro-femmes) بتدريب قضاة مجلس الحكماء (Gacaca) في رواندا على معالجة قضايا العنف الجنسي والجنساني، مما أدى إلى نقل مثل هذه القضايا إلى نظام العدل الرسمي. كما أقام الصندوق شراكة مع المحكمة العليا في رواندا، حيث قام بتدريب قضاة وأعضاء في النيابة العامة وإبراز الحاجة إلى استعراض إجراءات المحاكم بغرض تيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء بالنسبة لضحايا العنف الجنسي والجنساني. وفي ليبريا، تعاون الصندوق مع الشرطة وسلطات السجون والقضاة وموظفي المحاكم القانونية لتطبيق مبادئ العدل بين الجنسين على قضايا العنف الجنسي والجنساني. وفي هايتي، قدم الصندوق الدعم للوزارة المعنية بوضع المرأة وحقوق المرأة لإعداد وحدات تدريبية وتدريب قضاة الصلح المعنيين بالعنف الجنساني، بما في ذلك أساليب إقامة دعاوى العنف الجنسي والجنساني في مجتمعات محلية مختارة عبر مقاطعتين. وفي فييت نام، قدم الصندوق المساعدة لدورة تدريبية مدتها يومان لفائدة ١٠٠ نائب في الجمعية الوطنية بشأن الإشراف على تنفيذ قوانين المساواة بين الجنسين، بما فيها قانون منع العنف العائلي.

٣٩ - وقدم الصندوق الدعم أيضا للجهود التي يبذلها شركاؤه في وسائط الإعلام، مثل رابطة الصحافيات في بوروندي، التي أجرت دورات تدريبية وعقدت مناسبات وقامت بنشر معلومات عن القانون الجنائي والاغتصاب. كما قدم الدعم للشركاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لتنفيذ برامج إذاعية عن رعاية ضحايا من العنف الجنسي والجنساني، حيث تقوم رسائل إذاعية للتوعية بإبلاغ المجتمعات المحلية بالخدمات المتاحة.

٤٠ - ويواصل الصندوق إقامة شراكات عالمية حاسمة مع الفئات والشبكات التي تعد بمثابة حلفاء حيويين في مجال توسيع نطاق الجهود الرامية إلى منع العنف. وعلى الصعيد المؤسسي، ضم الصندوق جهوده إلى جهود تحالف إشراك الرجال MenEngage، الذي يمثل ما يزيد على ٤٥٠ منظمة تعمل مع الرجال والفتيان على تشجيع المساواة بين الجنسين ووضع حد للعنف ضد النساء والفتيات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عزز الصندوق تعاونه مع تحالف

الأديان من أجل السلام، وهو أكبر التحالفات التي تضم عدة ديانات وأكثرها تمثيلا في العالم، بغرض تسخير طاقة الجماعات الدينية في أنحاء العالم للمساعدة على وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات.

٤١ - ويواصل الصندوق أيضا اضطلاعه بدور رئيسي في المبادرات المشتركة بين الوكالات والواسعة النطاق المتعلقة بالعنف ضد النساء، بما في ذلك بصفته عضوا مؤسسا ونشطا في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع، والفريق العامل الفرعي المعني بالشؤون الجنسانية والعمل الإنساني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وفرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة التي أنشئت ضمن الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمراهقات، وبصفته عضوا في كيانات الأمم المتحدة الست في اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى التابعة لحملة ''فلنتحد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''. ويضطلع الصندوق بدور وكالة رائدة أو شريكة فيما يتعلق بعدة مبادرات مشتركة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة، بما في ذلك البرامج التي يرعاها صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابع للحكومة الإسبانية في بنغلاديش وكولومبيا والمغرب؛ والبرنامج الإقليمي المشترك بين آسيا ومنطقة المحيط الهادئ المعنون ''شركاء من أجل المنع: العمل مع الفتيان والرجال لمنع العنف الجنساني''؛ والنماذج التجريبية لأمم متحدة واحدة في ألبانيا وأوروغواي ورواندا.

البرمجة من أجل تعزيز المبادرات المجتمعية التي تعالج العنف ضد النساء والفتيات

٤٢ - تضطلع المبادرات المجتمعية الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات بدور أساسي لإحداث تغيير دائم. ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على تعزيز المبادرات الواعدة مع قيامه في الوقت نفسه بدعم مجالات البرمجة المبتكرة والناشئة. ففي أفغانستان مثلا، شرع الصندوق في تشغيل صندوق خاص للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، حيث قدم ١٠ منح أولية للمبادرات المجتمعية التي تعالج العنف ضد المرأة. وتحظى مبادرات محلية أخرى بالدعم عن طريق برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الممول من قبل إدارة التنمية الدولية والذي مدته سنتان ويركز على الاستجابات المجتمعية لبناء السلام ومنع العنف الجنسي في حالات الصراع في أفغانستان وأوغندا وتيمور- ليشتي ورواندا وليبريا وهايتي. وبالاستناد إلى برنامج المدن الآمنة الواعد الذي نفذ في أمريكا اللاتينية بالشراكة مع الوكالات الشقيقة وبدعم من الحكومة الإسبانية، يشرع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تنفيذ مبادرة نموذجية للمدن الآمنة على الصعيد العالمي شاملة ما يتراوح

بين ٨ و ١٠ مواقع ذات تمثيل جغرافي، وهي المواقع التي ستشارك في وضع نموذج عالمي خاضع لتقييم دقيق.

البرمجة من أجل دعم النساء المهمشات وخبراء المساواة بين الجنسين ومناصريها ومنظماتهم وشبكاتهم العاملة على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

٤٣ - دأب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الحفاظ على روابط قوية مع الجماعات النسائية وخبراء المساواة بين الجنسين ومنظمات حقوق الإنسان والوزارات المعنية بشؤون المرأة، حيث نهض بقدراتها وبتأثيرها السياسي للحفاظ على الاهتمام في أوساط الجمهور وفي مجال السياسات بالعنف ضد المرأة، ولتعزيز التنفيذ والمساءلة في ما بين النظراء الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني وشركاء الأمم المتحدة. وفي بوركينا فاسو، أقام الصندوق شراكة مع الوزيرة المعنية بشؤون المرأة بشأن مؤتمر السيدات الأُولَيات المعني بالجوانب العابرة للحدود لختان الإناث، وهو المؤتمر الذي أفاد من نتائج إحدى الدراسات التي يرعاها الصندوق عن الطابع العابر للحدود لتلك الممارسة في ستة من بلدان غرب أفريقيا. ويدعم الصندوق عددا من المبادرات التي تتعلق بالعنف في فترة ما بعد الانتخابات في كينيا، بما في ذلك التعاون مع شركاء آخرين من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإجراء تقييم سريع للعنف الجنساني؛ وتعزيز قدرة مجموعة المحاميات الكينيات على الاستجابة لقضايا الاغتصاب، ووضع مبادئ توجيهية لشهادة المرأة. وفي مناطق مختارة من الهند، دعم الصندوق تشكيل مجموعات من المراهقين لتمكين الضحايا والضعفاء من حماية أنفسهم من الاتجار والعنف. وفي رواندا، دعم الصندوق إنشاء لجنة تعنى بالعنف الجنساني قامت بتدريب وتوعية المقيمين في مقاطعة روتسيرو بشأن منع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.

٤٤ - وييسر الصندوق عددا من فرص تبادل المعلومات والمعارف والتعلم لتعزيز جهود الدعوة والتنفيذ التي يبذلها الشركاء. وضمت حلقة عمل إقليمية عقدتها، بدعم من الصندوق، المؤسسة البلغارية للبحوث الجنسانية والجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة والسلطات المحلية ومنظمات لتقديم الخدمات من ألبانيا وأوزبكستان وأوكرانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجورجيا وصربيا لنقل خبراتها ومعارفها في مجال تنفيذ الاستجابات المجتمعية المنسقة للعنف المترلي. وفي المؤتمر الدولي المعني بالإيدز في مكسيكو، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم جلسة ساتلية بشأن أوجه التقاطع بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي الجلسة التي أبرزت التعلم البرنامجي من أجل الدعوة القائمة على الأدلة والتدخلات الاستراتيجية في

مجال السياسة العامة صوب تحسين التنفيذ والارتقاء به. وفي منطقة البحر الكاريبي، دعم الصندوق إعداد دورة تدريبية في مجال العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية تتناول الوقاية والعلاج والرعاية، فضلا عن الاستجابات لقضايا السياسات الناشئة. وفي إطار برنامج المدن الآمنة الذي يضطلع به الصندوق وشبكة المرأة والموئل بدعم من الحكومة الإسبانية، أنشئت دورة تدريبية للتعلم على شبكة الإنترنت بشأن العنف الحضري وانعدام الأمن والتمييز. وعلى الصعيد العالمي، يقوم الصندوق بتطوير موقع شبكي سيزود المنفذين على الصعيد القطري بتوجيه في البرمجة بصورة تدريجية وبممارسات واعدة وأدوات رائدة فيما يتعلق بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

٤٥ - ويضطلع الصندوق بدور رئيسي في تعزيز تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بالشراكة مع مختلف الأطراف المعنية. وتشمل هذه الجهود مؤتمر ويلتون بارك الذي يسّره الصندوق، واضطلع به بالتعاون مع مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع وإدارة عمليات حفظ السلام والحكومات المساهمة بقوات، بما فيها كندا والمملكة المتحدة، بشأن دور حفظة السلام العسكريين في معالجة العنف الجنسي خلال النزاعات المسلحة؛ وصيغة آريا التي استضافتها المملكة المتحدة والتي استعين بها في توفير المعلومات الأساسية لنقاش مجلس الأمن بشأن موضوع ''المرأة والسلام والأمن: العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح''؛ والمؤتمر المعني بصنع الأمن البشري في عالم غير آمن، وهو المؤتمر الذي اشترك في رعايته الصندوق ومركز جون ب. كروك للسلام والعدل، حيث جرى تناول الجوانب السياساتية والتشغيلية في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨). كما تعاون الصندوق مع الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي لعقد مؤتمر بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الراميين إلى كفالة تزويد بعثات الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والشرطة والعدل بما يلزم لتلبية احتياجات النساء من الأمن والعدل.

٤٦ - ويواصل الصندوق مبادراته وحملاته للتوعية من جانبه ومن خلال الدعم المقدم لشركائه لتوعية الجمهور فيما يخص العنف ضد النساء والفتيات. ويشارك الصندوق سنويا في شتى أنحاء العالم، مشاركة مكثفة في حملة الستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من الشركاء، قام الصندوق بدعم سلسلة برامج لقناة البي بي سي من سبعة أجزاء تحت عنوان نساء على خط المواجهة، وتبرز قضايا الاغتصاب وقتل النساء والاتجار في مختلف البلدان. وفي إحدى أكبر حملات الصندوق وأشهرها، وعنوانها ''لا للعنف ضد المرأة''، جُمع ما يزيد على ٥ ملايين توقيع، بما فيها توقيعات رؤساء دول ووزراء يمثلون ٦٠ حكومة وما يربو على ٦٠٠ برلماني من

أكثر من ٧٠ بلدا، قدمت إلى الأمين العام في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ دعما للحملة.

الاستنتاجات

٤٧ - سيواصل الصندوق بذل جهوده لسد فجوة التنفيذ والمساءلة بدعم تكثيف الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري، على نحو ما دعت إليه حملة الأمين العام، من خلال المساعدة التقنية الرائدة التي يجري تقديمها؛ وتكثيف تنمية القدرات؛ وتوسيع نطاق مساعي الدعوة والتوعية؛ وتعزيز الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بوسائل منها المدخلات الرئيسية في المبادرات المشتركة بين الوكالات؛ وتحسين رصد مبادرات البرمجة وتقييمها؛ وتكثيف حشد الموارد لهذه الأولوية التي تعاني من نقص شديد في التمويل في مجال حقوق الإنسان وأولوية التنمية؛ وتوفير فرص ومنتجات جديدة ومبتكرة للتعلم وتبادل المعارف.